المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 21-01-2006 العـــدد : 4485
الصفحـات : 4 المسلسل : 13

البعد النفطي يحتل مكانة أساسية في جولة الملك الآسيوية

أسواق آسيا ستشكل 42% من حجم الزيادة في الطلب على النفط حتى 2030

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 21-01-2006 العـــدد : 4485
الصفحـات : 4 المسلسل : 13

اسر سيد احمد من دورسو

بعد عام بالضبط من مؤتمر المائدة المستديرة الذي استضافته العاصمة الهندية نيودلهي وضم منتجي ومستوردي النفط الآسيويين. يقوم خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بزيارة إلى أربع دول آسيوية يحتل فيها البعد النفطي مكانة أساسية، إذ ستشمل الزيارة كلا من الصين والهند وهما من أبرز مستهلكي النفط، بسبب وضعيتهما ضمن أكبر 20 اقتصادا عالميا تعيش فترة نمو، الأمر الذي يجعلهما في حاجة ماسة إلى تأمين احتياجاتهما من النفط وضمان تدفقه إليهما، خاصة وهما يستهلكان نحو 11 في المائة من الإنتاج النفطي العالمي.

الأهمية التي يوليها البلدان لقطاع الطاقة عموما والنفط على وجه التحديد، جعلتهما كذلك يبحثان عن مشاريع نفطية يتمتعان فيها بسيطرة تتجاوز الصفقات المجردة للحصول على الإمدادات، ولهذا قام البلدان بإبرام صفقات للدخول في مشاريع تضمن لهما الاستحواذ على بعض الأصول النفطية والغازية وصل حجمها خلال العام الماضي فقط إلى 16,9 مليار دولار وذلك وفقا لأرقام قامت بجمعها نشرة بلومبيرج الاقتصادية.

في كانون الثاني (يناير) من العام الماضي استضاف وزير الطاقة الهندي ماني شانكار أيار وزراء الطاقة من الدول المنتجة والمستهلكة للنفط في القارة الآسيوية، وكان من بين الحضور المهندس علي النعيمي وزير البترول والثروة المعدنية السعودي، الذي قدم ورقة عن أساسيات الشراكة النفطية السعودية مع آسيا. وأشار في تلك الورقة إلى حجم ونوعية الترابط بين منطقة الخليج عموما، والسعودية على وجه التحديد، وبين الدول الآسيوية، وهو وضع يتطلب جهودا متصلة ومستدامة لتحقيق قدر من الشراكة الاستراتيجية ذات البعد التحالفي في ميدان الطاقة والميادين الأخرى. وأشار المهندس النعيمي في ذات الوقت إلى أن السوق الآسيوية تعتبر السوق الأولى لتصريف المنتجات النفطية السعودية وهو ما تعبر عنه الأرقام، إذ يذهب نحو 4,5 مليون برميل يوميا إلى السوق الآسيوية، وهو ما كان يشكل وقتها نحو 60 في المائة من حجم الصادرات النفطية السعودية، وتمثل هذه نحو 20 في المائة أو خمس الاستهلاك الآسيوي للنفط.

ورغم أن الأرقام المجردة قد تكون تغيرت خلال فترة العام النصرم، إلا أن إجمالي الصورة يظل على ما هو عليه تقريبا. وخلاصته: أن السوق الآسيوية تمثل عمقا مهما لاستيعاب الصادرات النفطية السعودية، وأن هذه الصادرات تغطي على الأقل نسبة 20 في المائة من الاحتياجات الآسيوية للنفط. ويضاف هنا أيضا أن السعودية تنبهت مبكرا إلى أهمية السوق الآسيوية لذا قررت الدخول في ميدان صناعة التكرير عبر المشروعين المشتركين في كورية الجنوبية مع شركة سانجيونج وفي الفلبين مع شركة بيترون. وهما حققتا نجاحا كبيرا.

ومع وجود ربع الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط لدى السعودية، وتمتعها بطاقة إنتاجية عالية تتجاوز 11 مليون برميل يوميا، ومرشحة للتصاعد باستمرار، إضافة إلى القرار الاستراتيجي أن تحافظ السعودية على طاقة إنتاجية فائضة في حدود مليون ونصف المليون برميل يوميا، فإن العلاقة بين الطرفين مرشحة للتصاعد باستمرار خاصة في ظل النمو القوي للاقتصادات الآسيوية وعدم وجود بدائل محلية يمكن اللجوء إليها. فإندونيسيا، وهي العضو الآسيوي الوحيد في منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) أصبحت هي الدولة الوحيدة بين الأعضاء في المنظمة التي يتراجع إنتاجها شهرا بعد شهر ولا تستطيع الوفاء بكامل حصتها التي قررتها لها أوبك. وفي غياب إمكانيات للإمدادات من داخل القارة، يصبح الخيار في اللجوء إلى منتجين آخرين أقرب جغرافيا ويمكن الاعتماد عليهم سواء لجهة قدرتهم على الوفاء بالالتزامات، أو لقدراتهم العالية في الإنتاج المستندة إلى احتياطي كبير، وهو ما توفره السعودية.

الأرقام الخاصة بالتوقعات تشير إلى نمو مستمر في الطلب الآسيوي على النفط. وفي ورقة لوليام رامسي، نائب مدير الوكالة الدولية للطاقة قدمها أثناء مؤتمر المائدة المستديرة الذي استضافته نيودلهي مطلع العام الماضي، فإن حجم الطلب الآسيوي على النفط سيتجاوز في عام 2030 الطلب الأمريكي والكندي مجتمعين، وسيمثل وقتها 26 في المائة من حجم الاستهلاك العالمي. ومن الناحية الأخرى، فإن وضع الإمدادات الآسيوية المحلية أما سيكون في حال تراجع كما في الحالة الصينية وإما في استقرار بالنسبة للبقية وذلك على أحسن الفروض. كذلك ستمثل السوق الآسيوية حصة 21 في المائة فيما يتعلق بنمو الطلب في تجارة واستهلاك الغاز و80 في المائة فيما يتعلق بالفحم.

ويضيف رامسي أن السوق الآسيوية ستشكل نسبة 42 في المائة من حجم الزيادة على الطلب على النفط بين عامي 2002 و2030، على أن هناك مفارقات بين الدول الآسيوية الأعضاء في الوكالة مثل اليابان، كوريا الجنوبية، نيوزيلندا وأستراليا، وهي حافظت على معدلات مستقرة في النمو على الطلب خلال السنوات الأخيرة وبين الأعضاء الآسيويين الذين هم خارج الوكالة وعلى رأسهم الصين والهند ومجموعة الآسيان. وهؤلاء ارتفع حجم الطلب عندهم من نحو 13 مليون برميل يوميا في عام 2000 إلى أكثر من 15 مليونا العام الماضي.

ويلاحظ أنه في الوقت الذي نجحت فيه الولايات المتحدة وأوروبا إلى حد كبير في تنويع مصادر إمداداتها، فإن رامسي يلاحظ أن الدول الآسيوية لم تنجح في تحقيق تنويع يذكر لمصادر إمداداتها بالنفط، بدليل أن الجزء الأكبر من الإمدادات التي حصلت عليها المجموعة في عام 2000 يعود إلى منطقة الشرق الأوسط مع نسبة ضئيلة من القارة الإفريقية، وربما يرجع ذلك إلى القرب الجغرافي، كما أشار. ولهذا يضيف أنه بحلول عام 2030 فإن

واردات آسيا من النفط (بملايين البراميل)

الهند	2.7	3.9	243	351
الصين	4.6	7.9	414	711
إندونيسيا	0.2	0.6	18	54
شرق آسيا، عدا إندونيسيا	2.8	4.7	252	423

* لتعطية فترة 90 يوما من الواردات

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 21-01-2006 العـــدد : 4485
الصفحـات : 4 المسلسل : 13

نسبة اعتماد السوق الاسيوية على نفط منطقة الشرق الأوسط مرشحة للزيادة؛ وبالأرقام المجردة فقد يصل حجم الإمدادات المطلوبة إلى 28 مليون برميل يوميا وقتها، مع احتمال حدوث إمدادات قليلة نسبيا من روسيا ودول منطقة بحر قزوين.

ولفت رامسي الأنظار إلى خاصية أخرى تتعلق بوضع الطاقة في السوق الآسيوية وتتمثل في حالة الاختناق التي يمثلها مضيق ملقا الذي يمتد على مسافة 621 ميلا ويربط بين ثلاث دول ذات كثافة سكانية عالية هي الصين، الهند، واندونيسيا، كما يربط بصورة عامة بين المحيطين الهندي والباسفيكي. وتمر بالمضيق نحو 900 سفينة يوميا ونحو 11 مليون برميل نفط. ومع بروز بعض الأنشطة للقراصنة في تلك المنطقة، فإن الهم الأمني أصبح في تزايد، الأمر الذي دفع البعض إلى التفكير بتجاوز المضيق لتقليل المخاطر الأمنية، وهو ما سيؤدي إلى زيادة مسافة الرحلة من منطقة الخليج بنحو الألف ميل. وهو خيار يمكن النظر إليه بجدية خاصة. وحجم النفط الذي يمر بهذه المنطقة مرشح لأن يتضاعف إلى 22 مليون برميل يوميا بحلول عام 2030.

وقدم رامسي رؤية الوكالة لضرورة قيام الدول الآسيوية بالنظر في بناء احتياطياتها النفطية الاستراتيجية، وهو ما يلخصه الجدول المرفق.

وعليه ينظر إلى الزيارة الحالية على أساس أنها مدخل لإحداث نقلة نوعية في علاقات الطرفين، خاصة والدول الغربية لم تعد هي السوق الرئيسية القادرة على استيعاب الإمدادات النفطية السعودية، إلى جانب الضغوط التي تمارس من قبل مجموعات البيئة والعبء الضريبي الضخم الذي تتحمله الصادرات النفطية إلى الأسواق الغربية بسبب التمييز المفروض عليها لاتهامها بأنها ملوث رئيسي للبيئة، وهو ما لم يطبق على الفحم الذي يعتبر أكثر تلويثا للبيئة من النفط. وربما يعود ذلك إلى أن الفحم منتج محليا بينما النفط مستورد. ويختتم رامسي حديثه بأن قضايا الطاقة في آسيا تتطلب المزيد من النقاش حول نجاعة الأداء في استخدام مختلف مصادر الطاقة من نفط وغاز وفحم، إلى جانب تنويع مصادر الإمدادات، وتكثيف الحوار بين المنتجين والمستهلكين.